مَقَامُ الْحَمْدِ بَيْنَ الجُمْلَةِ الِاسْميّة والفِعْلِيّة

لأبي عبد اللَّه محمدِ بن أبي بكر الزّهني اليازغي، المتوفى سنة ١٢٣٨هـ

دراسةً وتحقيقًا

دكتور

علي بن سعيد العواجي

أستاذ النحو والصَّرف المساعد

كلية اللغة العربية ف- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الملخَّـــص

سعى الباحث من خلال تحقيقه رسالة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر اليازغي في جملة الحمدلة إلى التعريف بجهود علماء المغرب في إثراء المكتبة العربية في شتى المجالات اللغوية؛ إذ جاءت هذه الرسالة لتعالج قضيّةً مُهمة في الدرس النّحوي البلاغي، وهي المفاضلة بين الجملة الاسمية والفعليّة، وانتقال الجملة من الخبريّة إلى الإنشائية، وارتباط ذلك بعلم المعاني المشترَك بين النحو والبلاغة، وبعلم أصول النحو وأصول الفقه، وكيفية تداخل هذه المسائل مع عِلم المنطق، كما وضّحت هذه الرسالة العلاقة بين اللّفظ والمعنى، وكيف ينسلخ أحدهما الآخر انسلاخًا جزئيًّا أو كُلّيًّا، وعلاقة ذلك بعقيدة المسلم.

الكلمات المفتاحية: الحمد، الاسمية، الفعلية، اليازغي.

دكتور
علي العواجـــي
قسم اللغويات – كلية اللغة العربية
بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية
mr.dorrah@gmail.com

Abstract:

hrough his investigation of the message of Abu Bakr Al-Yazghi in the sentence of Al-Hamdala, the researcher sought to introduce the efforts of Moroccan scholars in enriching the Arabic library in various linguistic fields, as this message came to address an important issue in the rhetorical grammar lesson, which is the comparison between the nominal and actual sentence, and the transition of the sentence from news to construction, and its link to the science of common meanings between grammar and rhetoric, and the science of grammar and the origins of jurisprudence, and how these issues overlap with logic, as this thesis clarified the relationship between pronunciation And the meaning, and how they partially or completely separate each other, and its relationship to the faith of the Muslim.

Keywords: Praise, nominal, actual, Yazghi, Alwaji.

Dr
Ali Al-Awaji
Department of Linguistics - College of Arabic Language,
Islamic University, Medina - Kingdom of Saudi Arabia.
mr.dorrah@gmail.com

الْمُقَدِّمَةُ

الحمدُ لله وَحْدَهُ، والصّلاةُ والسّلامُ على مَن لا نَبيّ بَعْدَه، وبعد:

فقَدِ عُنيَ عُلماءُ الإسلامِ على مدار العصور الإسلامية باللّغة العربية أيّما عِناية، تأليفًا وتقعيدًا وشرًحا وإملاءً وتحشية، وما إلى ذلك، حتى زَخرت المكتبات الإسلامية بتلكم الكتب والمؤلّفات؛ وكان لِزامًا على المختصّين في علوم اللّغة العربيّة أن يُسهموا في إخراج تلك الكتب وفق الكتابة الحديثة، ويَعتنوا بها تحقيقًا وفهرسة؛ لتسهل على الباحثين والقارئين، كُلٌّ بما يتيسّر له.

هذا، وقد أهدى إليَّ بعض الفضلاء نُسخةً من مخطوطةٍ صغيرة الحجم، عظيمة الفائدة، عنوانها: (مقام الحَمْدِ بَيْنَ الجُمْلةِ الاسميّة والفِعْلِيّة)؛ فتصفَّحتُها فوجدتها تنطوي على فوائدَ جَمّةٍ في بابها، مَزَجَ فيها مؤلِّفها بَين عِلم العربيّة، وعلم المنطق، وعلم أصول الفقه؛ فاستخرتُ الله عزَّ وجلَّ، وعزمتُ الأمر على تحقيقها، وإخراجها بالصُّورة الَّتي أرادها مُؤلِّفها أو قريبًا ممَّا أراد.

وتكمُن أهميَّتها في أنَّ هذا النَّوع من التَّأليف فيه دربة لطالب العلم؛ حيث اعتمد المؤلِّفُ المزاوجَةَ بين علم النّحو من جهة، وعلم المنطق والبلاغة وأصول الفقه من جِهة أخرى، في بابٍ اشترَكتْ فيه جميعُ هذه العلوم؛ وهو (باب الإنشاء والخبر)؛ إذْ تناوله المؤلّف من جهة اللّفظ الّذي يُمثّله النّحو، والمعنى المشترك في بقيّة العلوم؛ وهو جزء تطبيقي لما يُعرَف اليوم بالنّحو البلاغي، أو الدراسة البينيّة، أو تطبيق النحو على المعنى.

وهذه المخطوطة لم يسبق تحقيقُها فيما أَعْلم؛ وينحصر عَملي فيها على إظهارها مُحقَّقةً تحقيقًا علميًّا، مع سَبْقِها بدراسة ما فيها دراسةً عِلميَّة مُوجزة. وسأسير بمشيئة الله في قسم الدِّراسة العِلميَّة وفق المنهج الوصفيّ التَّحليليّ، وفي قسم التَّحقيق وفق المنهج العلميّ الْمُتَّبع في التَّحقيق، من حيث إخراج النَّصِّ كما أراده مُؤلِّفه، أو قريبًا ممَّا أراد، وتوثيق الآراء، وشرح الغامض وغير ذلك من الأعمال.

ويتكوّن هذا العمل من مقدَّمة وقِسمين: أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهارس للمصادر والمراجع، وفق الآتي:

المقدّمة: بَيَّنتُ فيها أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطَّته.

القسم الأول: الدراسة، وفيها مبحثان:

المبحث الأول: محمد بن أبي بكر اليازغيّ، حياته وآثاره.

المبحث الثاني: نبذة عن رسالة (مقام الحَمْدِ بَيْنَ الجُمْلةِ الاسميّة والفِعْلِيّة).

القسم الثَّاني: النص المحقق.

أسأل الله أن يبارك في هذا العمل ويجعله من الباقيات الصالحات وأن ينفع به.

القسم الأول: الدراسة

المبحث الأول: محمد بن أبي بكر اليازغيّ، حياته وآثاره

اسمه ونسبه ولقبه:

هو الإمام العلّامة الأديب المؤرّخ المشارك المحقّق أبو عبد الله محمّدُ بنُ أبي بكرٍ بنِ عبدِ الكريمِ بنِ عليٍّ بنِ عُمرَ بنِ أبي بكر بن إدريس الزّهنيُّ اليازغيّ، الفاسيّ المرّاكشيّ[1]؛ يَنتسب إلى قبيلة بَنِي يازغة، وهي إحدى القبائل الأمازيغيّةِ الّتي كانت تَسْكُن في موقع مدينة فاسٍ قَبْل بنائها، فلَمّا جاء عام ١٩١ه استحسَن المولى إدريسُ تلك البقعةَ لطيب تُربتِها ورطوبة هوائها؛ فاشتراها منهم وبَنى بها مدينة فاس، فانتقَلَتْ تلك القبيلةُ ما يبعد من ثلاثين ميلاً عن فاس فيما يُعرَف اليوم بجبال بني يازغة. ونظرًا لقوّة هذه القبيلة فقد انَدَمجتْ فيها كثيرٌ من الأُسَرِ العربيّة، فصار العنصر الأمازيغيّ يُشكّل أقليّة فيها؛ ومن تلك الأسر التي اندمجتْ فيها بنو زُهنة، وهم من بيت شريف ينتهي نَسبُهم إلى الحسن بن عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنهما- [2].

(١) ينظر: كحّالة، عمر رضا. "معجم المؤلّفين". (ط١، بيروت: مكتبة المثنى): ١١٩/٩.
(٢) ينظر: د. عبد الكريم العلوي. "الجذور التاريخية لقبيلة بني يازغة وبعض أعلامها". (بحث منشور على موقع بني يازغة في الشبكة العنكبوتية، ٢٠٢٢م).

مولده ونشأته ووفاته:

استوطَن عمر بن أبي بكر الزّهنيّ مدينة فاس قادمًا من الجبال، وهو جدُّ جدِّ صاحب الترجمة؛ فأسّست هذه الأسرة موطنًا لها بين أهالي المدينة؛ إذْ كانت أسرةَ عِلْمٍ وفتوى وقضاء؛ فجدّ صاحبنا هو عبد الكريم اليازغي[1] أحد علماء مدينة فاس المشهورين الذين يُشار إليهم بالبنان في شتّى العلوم، له مؤلّفات كثيرة، تتلمذ على يده كثيرٌ من العلماء؛ منهم: الطّيب بن كيران وعبد السلام الدلائي وغيرهما، ووالده أبو بكر أيضًا من علماء فاس البارزين.

وُلد محمد بن أبي بكر بمدينة فاس عام ١١٩٠هـ[2]؛ وبها نشأ وترعرع، وتلقّى تعليمه الأوّلي على يد أبيه، ثم تنقّل بين علماء فاس ينهل من معينهم في شتّى العلوم، وبخاصة في علوم العربية والأصول والبلاغة والمنطق والتاريخ، فأصبح بينهم ذا شأن ومكانة.

وقد عاصر ثلاثةً من سلاطين الدولة العلويّة؛ هم: السلطان محمد بن عبد الله المتوفى سنة ١٢٠٤ه، وابنه السلطان يزيد بن محمد المتوفى عام ١٢٠٦هـ، والسلطان سليمان بن محمد المتوفى سنة ١٢٣٨ه؛ كانت تلك

---

(١) تنظر ترجمته في: مخلوف، محمد بن محمد. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية" تعليق: عبد المجيد خيالي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ه): ٥١٦/١.

(٢) ينظر: ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع". تحقيق: محمد حجي. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٧هـ): ١٣١/١.

الفترة مليئةً بالمحن والفتن المتتابعة؛ من محاولات التدخل الخارجية من قِبل الفرنسيين والبريطانيين، إلى انقلاب بعض القبائل وقطعهم الطريق، إلى تنازع الحُكم بين السلاطين.

وقد كان لمحمد اليازغي دورٌ كبيرٌ في ردّ النّاس إلى صوابهم وإرشادهم إلى الحقّ كغيره من علماء ذلك العصر؛ فحينما اعتدت إحدى القبائل على أموال اليهود وأثّروا على التجارة في مدينة فاس ممّا أثار حنق التجّار وأهل فاس دعا عليهم واستنهض أهل فاسٍ في قصيدة له؛ مطلعها[1]:

يا غارةَ اللهِ عَهْدُ اللهِ يَنْتَظِرُ إنَّ الوَدَايا لِذاكَ العَهْدِ قَدْ كَسَرُوا

شَنُّوا على مِلّةِ الإسلامِ غَارَتَهُمْ وذِمَّةَ الْمُصْطَفَى فِي أَهْلِهَا خَفَرُوا

ولمّا خرجَ بعضُ أهل فاسٍ على الصّفّار عامِلِ السلطان سليمان على فاس، كان له دور في وعظ النّاس وردّهم إلى البيعة، وله شرح لرسالة السلطان سليمان إلى أهل فاس[2].

كان موقفه هو لمّ شمل المسلمين وجَمعهم على السلطان وعدم الخروج عليه؛ لكن لما كَثُرت الفِتن ونفرت قلوبُ الرّعية من السلطان

---

(١) ينظر: ابن زيدان، عبد الرحمن بن محمد. "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس". تحقيق: د علي عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة، ١٤٢٩ه): ١١٦/٥، والقصيدة من البسيط.

(٢) ينظر: الناصري، أحمد بن خالد. "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى". تحقيق: جعفر ومحمد الناصري. (ط١، الدار البيضاء: دار الكتاب): ١٤١/٣.

سليمان واختلّ النظام ولم يستجب لاستغاثة النّاس كتب علماءُ ذلك العصر شهادةً عَدليّة أنّ الناس بقوا فوضى؛ وقد أجاب على سؤال وَرَدَ إليه: هل يجوز مع وجود ذلك نَصْبُ إمامٍ آخَرَ يُقيمُ لهم أَوَدَهم، ويَنصُرُ عدَدَهم، ويُدفَعُ بسبب عدله هذه الفتنُ التي أَظْلم يومها وعم تشويشها؟ فأجاب: ((المسطورُ أعلاه طالِعٌ على التّحقيق مبناه، وكيف لا؛ وهو من القضايا المشهورة الملحَقات بالضّروريات، والنُّقولُ واردة على نسجه؟! قال الطّيبي في حديث: ألا وكلكم راع مسؤول عن رعيته: إشارةً إلى أنّ المقصود من الإمام الأعظم: الحياطة والذّبّ. وحيث انتفى ذلك في الأَوّل بشهادة الأخبار المتواترة، والفتن المتكاثرة؛ فلا تَخرجُ النّاسُ عن دائرة الآثام إلاّ بخَلْعه، ونصب إمام آخر للإسلام. وَهَبْهُ بقِطْرٍ آخَرَ نافِذَ الأمر، مُحْكِمًا في زيد وعمرو؛ فإنّ ذلك لا يُجدي، وليس إلى كلام أحد يَهدي، لقصور فائدته على قِطْره وأبناء مِصْره))[1].

على الرّغم من موقفه هذا إلّا أنّه كان مُحِبًّا للسلطان سليمان، مُقرّبًا منه، ولعلّ كثرة الفتن في فاس وَصِلَتُه بالسلطان جَعَلتْه يَرتحل إلى مدينة مراكش مركز الدولة حينها، فكانت له فيها دروس كثيرة في ألفية ابن مالك بشرح الأزهري وحواشيه وغيرها، ودروس لشرح المحلّى، والمغني والخزرجية وصحيح البخاري، فانتفع به خلق كثير.

---

(١) ينظر: الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير. "مفاكهة ذوي النبل والإجادة". تحقيق: د محمد العلمي. (ط١، الرباط: دار أبي رقراق، ٢٠١٣م): ص ١٥١.

واستقرّ بمراكش إلى أن وافته المنيّة في شهر ذي القعدة عام ١٢٣٨ه، ودُفن بضريح أبي العباس السبتي[١]. رحمه الله وغفر له.

شيوخـــه:

تتلمذ على يدِ عددٍ من العلماء الذين كانت تمتلئ بهم مدينة فاس؛ وأبرزهم:

١- عبد القادر بن أحمد ابن شقرون؛ المتوفى سنة (١٢١٩هـ)؛ قاضي فاس، كان فقيهًا نحويًّا بليغًا، أخذ عنه جماعة من العلماء منهم السلطان سليمان بن محمد العلوي[٢].

٢- محمد بن عمرو الزروالي؛ المتوفّى سنة (١٢٣٠هـ)، أعجوبة دهره في التحقيق والإتقان[٣].

٣- حمدون بن عبد الرحمن ابن الحاج السّلمي؛ المتوفّى سنة

---

(٢) ينظر: السملالي، العباس بن إبراهيم. "الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام". راجعه: عبد الوهاب ابن منصور. (ط٢، الرباط: المطبعة الملكية، ١٤٢٢هـ): ١٧٧/٦-١٨٠.

(٣) ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١؛ وتنظر ترجمة ابن شقرون في: الكتاني، محمد بن جعفر. "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس". تحقيق: مجموعة. (ط١، الدار البيضاء: دار الثقافة): ٩٨/١.

(٣) ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١.

(١٢٣٢هـ)[١].

٤- محمد بن محمد ابن منصور؛ المتوفى سنة (١٢٣٢هـ)[٢]، له حاشية على التصريح وعلى مختصر السعد، وعلى المحلى جمعها من شيخه عبد الكريم اليازغي.

٥- عبد الرحمن بن إدريس العراقيّ؛ المتوفى سنة (١٢٣٤هـ)[٣].

تلامذته:

تتلمذ على يده كثيرٌ من طلبة العِلم؛ أبرزهم:

١- الوزير محمد بن إدريس؛ المتوفى سنة (١٢٦٤هـ)، أخذ عنه كثيرًا من العلوم، ومن ذلك مختصر السّعد، وقد مدحه بأبيات يذكر فيها مناقبه[٤].

٢- الوليد بن العربي العراقي؛ المتوفى سنة (١٢٦٥هـ)[٥]، لازمه قراءةً وبحثًا وتدقيقًا في شرحه لألفية ابن مالك والمغني والخزرجية

---

(١) ينظر: ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١؛ وتنظر ترجمته في: مخلوف. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية": ٥٤٣/١.

(٢) ينظر: ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١؛ وتنظر ترجمته في: الكتاني، "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس": ٨/٣.

(٣) ينظر: ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١. وتنظر ترجمته في: الكتاني، "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس": ١٩/٣.

(٤) ينظر: السملالي. "الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام": ١٧٨/٦.

(٥) ينظر: مخلوف. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية": ٥٧٠/١.

وغيرها[١].

٣- محمد الطالب بن حمدون الحاج؛ المتوفى سنة (١٢٧٣هـ)[٢].

٤- المهدي بن الطالب ابن سودة؛ المتوفى سنة (١٢٩٤هـ)[٣].

آثـــاره:

قال أحمد العراقي: ((خَلّف جُملةً من الآثار المتنوعة، خاض بها في مجالات فكرية وأخرى أدبية؛ تَشهد بمدى وطبيعة إسهامه في النّشاط العِلميّ والأدبي في زمانه، منها ما وَصلنا تامًّا، ومنها ما بَقي مُفرّقًا لم يَجمعه صاحبه، ولا جَمعه له غيره، فكان عُرضةً للضّياع، ذهب بمقدار منه لا نستطيع تحديد حجمه))[٤]. ومن أبرز آثاره:

١- حدائق الأزهار الندية في التعريف بأهل الزاوية الدلائية؛ وهي منظومة تاريخية تقع في ٢٧٥ بيتًا من الرّجز، نظم فيه نَسَب الدِّلائيّين[٥].

٢- الحلل الخسروانية في شرح الرسالة السليمانية: وهي رسالة من السلطان العلويّ سليمان بن محمد إلى أهل فاس؛ لمّا خرجوا على

---

(١) ينظر: السملالي. "الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام": ١٧٧/٦.

(٢) ينظر: الكتاني، "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس": ١٦٧/١.

(٣) ينظر: ابن سودة. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع": ١٣١/١.

(٤) ينظر: العراقي، أحمد. "العالم الأديب محمد بن أبي بكر الزّهني اليازغي". (ط١، فاس: مطبعة آنفو برانت، ٢٠١٨م): ص ٥٧.

(٥) ينظر: كحّالة، عمر رضا. "معجم المؤلّفين": ١١٩/٩.

عامله الصّفّار[1]؛ وهذا الشرح مخطوط في الخزانة الملكية الحسنية بالرباط ومحفوظ برقم (٣٣٩٨).

٣- شعر فني وسياسي وديني، وموشحات[2].

٤- فتاوى، منقولة في النّوازل الرنديّة[3].

٥- قصيدة رائية من البسيط في مدح تاريخ أبي القاسم الزياني المتوفى سنة (١٢٤٢هـ)[4].

٦- مقام الحَمْدِ بَيْنَ الجُمْلةِ الاسميّة والفِعْلِيّة؛ وهي مَحلّ الدّراسة.

---

(١) الناصري. "الاستقصا": ١٤١/٣.

(٢) ينظر: السملالي، العباس بن إبراهيم. "الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام": ١٧٧/٦-١٨٠.

(٣) ينظر: الرندي، عمر بن عبد القادر. "النوازل الرندية". تحقيق: عبد الحق هلالي. (مراكش: جامعة القاضي عياض، ١٤٤٢ هـ، رسالة دكتوراه).

(٤) ينظر: د. عبد الكريم العلوي. "الجذور التاريخية لقبيلة بني يازغة وبعض أعلامها". (بحث منشور على موقع بني يازغة في الشبكة العنكبوتية، ٢٠٢٢م).

المبحث الثاني

نبذة عن رِسالة (مقام الحَمْدِ بَيْنَ الجُمْلةِ الاسميّة والفِعْلِيّة)

تحقيق اسم الرّسالة، وتوثيق نسبتها إلى المؤلف:

لم تذكر كُتب التّراجم نِسبة هذه الرسالة للمؤلّف؛ ولعلّ السّبب في ذلك هو ما ذكره أحمد العراقي من أنّ للمؤلّف آثارًا كانت عُرضة للضياع[1]؛ إمّا بسبب الفتنة الّتي حصلت في زمنه مما اضطره للرحيل من فاس إلى مراكش، وإما لأنّه لم يُخْرجها للنّاس حينها.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الرّسالة هي من تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم اليازغي؛ ومُعتَمدي في هذا الحُكم على ما ذُكِر في آخر الرسالة بخطّ المؤلّف: ((وكَتَب عبد ربّه تعالى: محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم بن علي الزهنيّ اليازغي، لطف الله به))؛ كما أنّها محفوظة لدى المكتبة الوطنية بالرّباط برقم (٢٧٥٨-د) باسم محمد بن أبي بكر اليازغي (النصف الثاني من القرن الثالث عشر)؛ والمتتبّع لأسلوبه في فتاواه المذكورة في النوازل الرّنديّة يجدها بذات الأسلوب المذكور في هذه الرّسالة؛ وهذه أدلة كافية أنّ هذه الرسالة له.

وأمّا ما ذُكر في فهرسة مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء - برقم (١٤/٥٤٧)- أنّ هذه الرّسالة لعبد الكريم اليازغي فهو سهو؛ لبّس عليهم اسم "اليازغي" الّذي اشتُهِر به الجدّ.

---

(١) ينظر: العراقي، أحمد. "العالم الأديب محمد بن أبي بكر الزّهني اليازغي: ص ٥٧.

هذا؛ وقد ذُكر في فهرسة المكتبة الوطنية بالرّباط أنّ اسم الرسالة هو "جُملة الحمدلة"، وذُكر في فهرسة مؤسسة الملك عبد العزيز أنّ اسمها هو "مقام الحَمد بين الجملة الاسمية والفعلية"؛ وقد رجّحت هذا الأخير؛ لأنّه هو المذكور في مقدّمة الرسالة؛ إذ يقول المؤلّف: ((فإنّه كَثُرَ الكَلامُ مِن أهلِ الأسرار العقليّة في المُفاضَلة في مقام الحَمدِ بين الجُملة الاسميّةِ والفعليّة))؛ كما أنّه إنّما قَصَدَ هنا توضيحَ ما في هذه الجملة من خبرية وإنشائية حالة كونها اسمية أو فعلية، ولم يتطرّق إلى فضلها وغير ذلك من أحكامها الشّرعيّة.

منهج المؤلّف في هذه الرسالة، وقيمتها العِلميّة:

المتأمّل في أسلوب المؤلّف سواء في هذه الرسالة أم في شرحه لرسالة السلطان سليمان أم في فتاويه يجد تأثّره الشّديد بالعبارات المنطقية؛ وغزارة علمه في العربية نحوًا وبلاغة وفي الأصول؛ وفي هذه الرّسالة اتّضحت عقليّته الفذّة في الرّبط بين هذه العلوم؛ فقد بدأ رسالته ببيان أنّ ما دعاه لكتابتها هو كثرة الكلام من أهل الأسرار العقلية عن المفاضلة بين الحمد إن كان في جملة فعلية أو جملة اسميّة، ولعلّه أيضًا أراد أن يكتب في هذا على منوال جدّه؛ إذْ إنّه ألّف رسالة في خبرية البسملة وإنشائيتها[1].

(١) ينظر: اليازغي، عبد الكريم بن علي. "رسالة في خبرية البسملة وإنشائيتها". تحقيق: د البشير إندماين. (أغادير: مجلة الجزولية، العدد الثاني، ٢٠٢٢م): ص ١٦٩.

ابتدأ رسالته بتأصيل المسألة وأنّ الأصل فيها هو الخبرية، واعتمد في ذلك على ما ذكره المحقّقون واستدلّ بقول ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللّبيب؛ دليلًا منه على أنّ أصل الكلام في هذه المسألة متعلّق بالجانب النّحوي واللّغويّ ابتداءً ثم تفرّع ليُنظر إليه من الجانب البلاغيّ والمنطقي والأصوليّ؛ وقد وضّح ذلك حينما تكلّم عن الحقيقة العرفيّة إذْ يقول: ((فإن قيل: هل الحقيقةُ العُرفيّةُ قِسْمٌ بِرأسِها؟ قُلنا: لا؛ بل هي مِن أفراد اللُّغويّة، كما صَرّحَ المُحَقِّقون؛ ... ما ذَكَرَهُ الإمامُ مِن بيان العُرْف؛ وتَسمية الأفعال عُرفيّةً إنّما هو في عُرْفِ أهلِ اللُّغة، وأمّا عُرْف غيرِهم فلا الْتِفات إليه)).

وعلى الرّغم من صِغر هذه الرّسالة إلاّ أنّه لو أراد شارحٌ شرحَها لاستفاض؛ لما احتوته من عبارات في عدد من العلوم، ومسائل متفرّقة، ينتقل بينها بسلاسة متّبعًا أسلوب الفَنقُلة؛ ((فإن قيل... قلنا)).

بعد أن أصّل المسألة من النّاحية النحوية، تكلّم عن انتقال المعنى الأصلي، وهذا جانب يتعلّق بعلم المعاني وعلم أصول الفقه وأصول النحو، ويدخل فيه أيضا ما يُعرف بالنّحو البلاغي؛ مستدلّا بمسائل فقهية كوقوع الطلاق بقولهم: ((اسقني الماء))، وصيغ العقود، ثم فَصّل القول في الجملة الفعلية ((نحمدك اللهمّ)) مستدلًّا بأقوال العلماء في كونها خبريّة أو إنشائية، وكيف يكون نقلها، ودلالتها على الحال والاستقبال، مستشهدًا بأقوال بعض علماء الأصول من الشافعية، ويرى أنّه لا فرق بين الفعلية والاسمية في الفضل. ثمّ تَكلّم عن الجملة الاسميّة ((الحمد لله)) وهل انتقلت عن الخبرية إلى الإنشائية وانسلخت عن

اللّام، وذَكَر آراء محتملة وردّ عليها، بأسلوب منطقيّ وبعبارات أصولية امتلأت بها سطور الرسالة.

وبالجملة فإن هذه الرسالة قد امتازت بكثرة الاستدلالات النقلية والعقلية، وهذا دليل على تَمكّن المؤلّف واضطلاعه وتنوع معارفه التي سخّرها في بيان مذهبه في جملة الحمدلة، مع وضوح العبارة، وقوة الحجة، ونسبة الخلاف إلى القائل به، واستحضار الرّد بالدليل.

مصادره:

تنوّعت مصادر المعارف في هذه الرّسالة، ما بين مخزون عِلميّ لغويّ اكتسبه المؤلّف من تحصيله العلميّ ومخالطته العلماء مع سعة اطّلاعه وقراءته لكتب الأقدمين من لغويين وأصوليين؛ وأمّا المصادر الّتي صرّح بها المؤلّف في هذه الرسالة؛ فهي -مُرتّبة كما ذُكِرتْ-: " الأسرار العقلية في الكلمات النبوية؛ للمطفر بن عبد الله المقترح"، و"مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام الأنصاري"، و"التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه؛ للأبياري"، و"شرح تصريف العزي؛ للتفتازاني"، و"البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع؛ للمحلّي"، و"الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع؛ لابن أبي شريف"، و"الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع؛ للعبادي"، و"تعليق الدّرّة الشنوانية على شرح الآجرومية؛ للشنواني".

وصْف النُّسخِ الخَطّيّة المعتمَدة في التّحقيق:

اعتمدتّ في تحقيق هذه الرّسالة على نُسختين:

- النّسخة الأولى وأشير إليها بالأصل: حَصَلْتُ عليها من المكتبة الوطنية بالرّباط، ضمن مجلّد جُمِعتْ فيه عِدّةُ مخطوطات برقم: (٢٧٥٨- د)، وتقع هذه النّسخة في ثلاث لوحات، مرقّمة بالقلم الرّصاص من قِبل المكتبة من (٢٣) إلى (٢٧)، ويبلغ متوسّط أسطرها في الصفحة الواحدة: (٢٢) سطرًا، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد: (١٢) كلمة. كُتبت بخطٍّ مغربيّ مقروء، بمداد أسود، كما أنّها جاءت خالية من أيّ نقصٍ، أو خَرْمٍ، ومن سائر العيوب التي قد تعتري المخطوطات، وبها بعضُ الشّطب والتّصحيح، وهي بخطّ المؤلّف كما هو مذكور آخرها. وقد سُمّيت في فهرسة المكتبة بـ "جملة الحمدلة".
- النّسخة الثانية وأشير إليها بالحرف "ب": حَصَلْتُ عليها من مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البضاء، وهي محفوظة لديهم برقم: (١٤/٥٤٧)، وتقع هذه النّسخة في أربع لوحات، مرقّمة بالقلم الرّصاص من قِبل المكتبة من (١) إلى (٧)، ويبلغ متوسّط أسطرها في الصفحة الواحدة: (١٧) سطرًا، ومعدّل الكلمات في السّطر الواحد: (١٠) كلمات. كُتبت بخطٍّ مغربيّ مقروء، بمداد أسود، كما أنّها جاءت خالية من أيّ نقصٍ، أو خَرْمٍ، ومن سائر العيوب التي قد تعتري المخطوطات، وبها بياض في موقع (٨) كلمات؛ كأنّ النّاسخ لم يتبيّن له خطّ المؤلّف. وقد نَسَبَتْها المؤسّسة لعبد الكريم اليازغي؛ وبَيّنتُ هذا الخطأ في تحقيق نسبة الكتاب للمؤلّف.

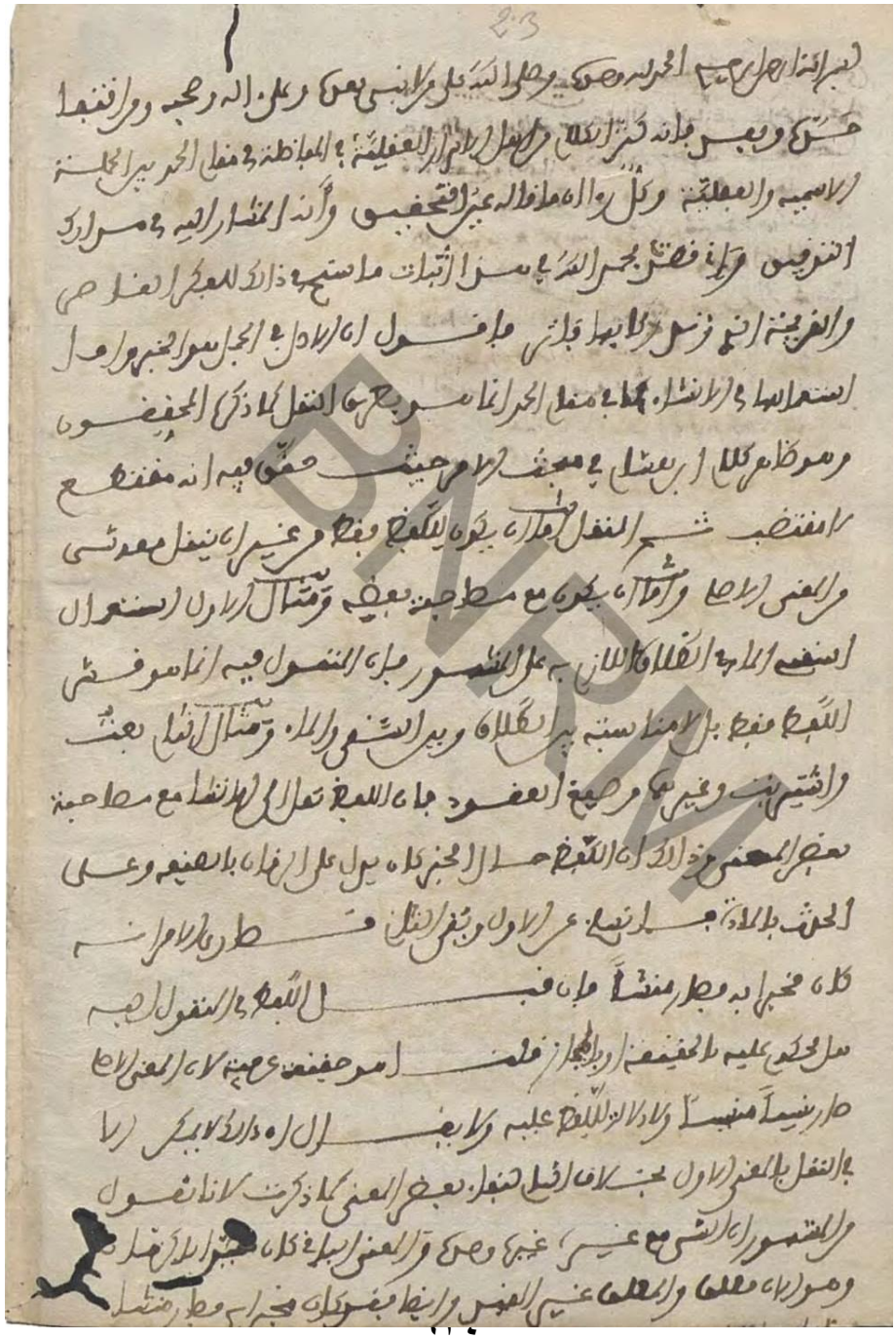

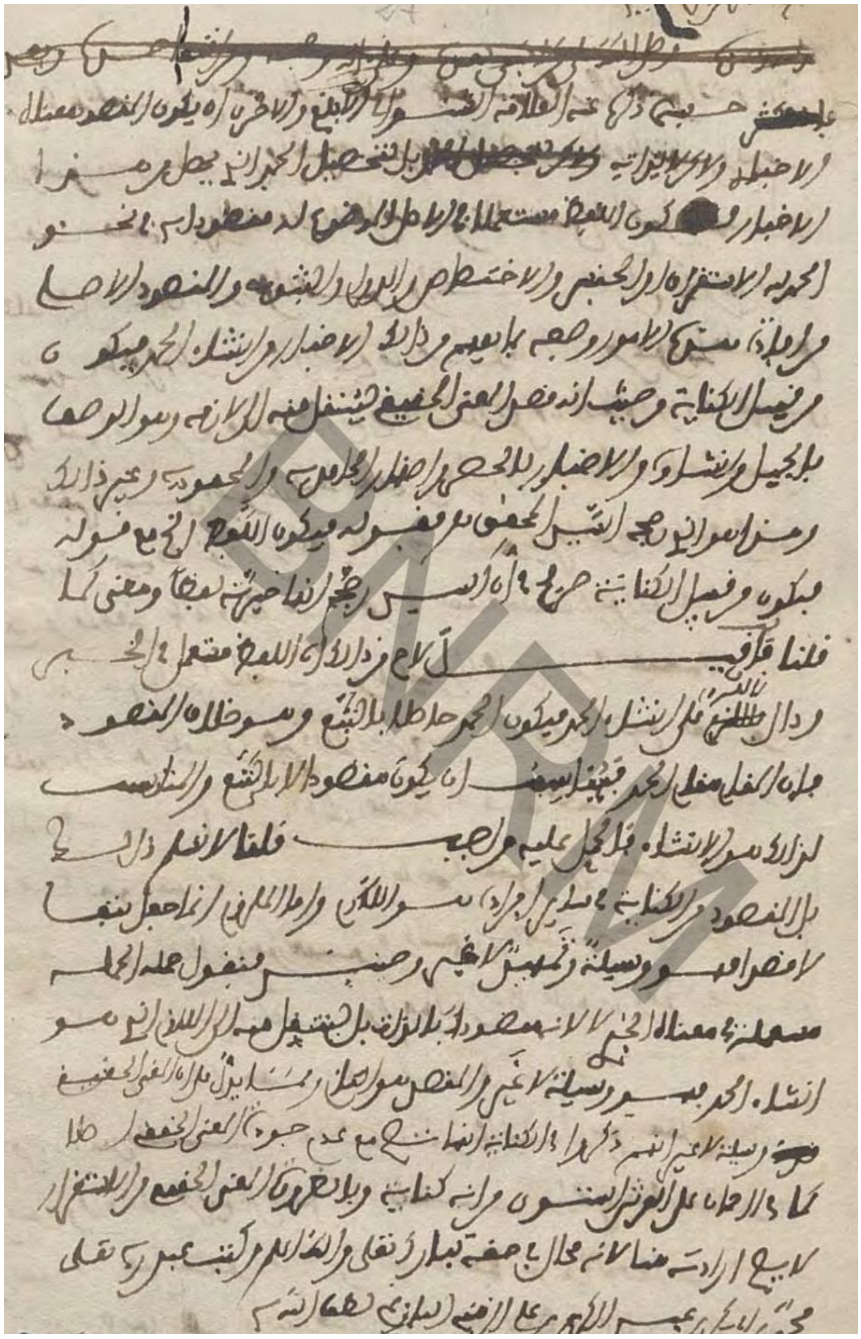

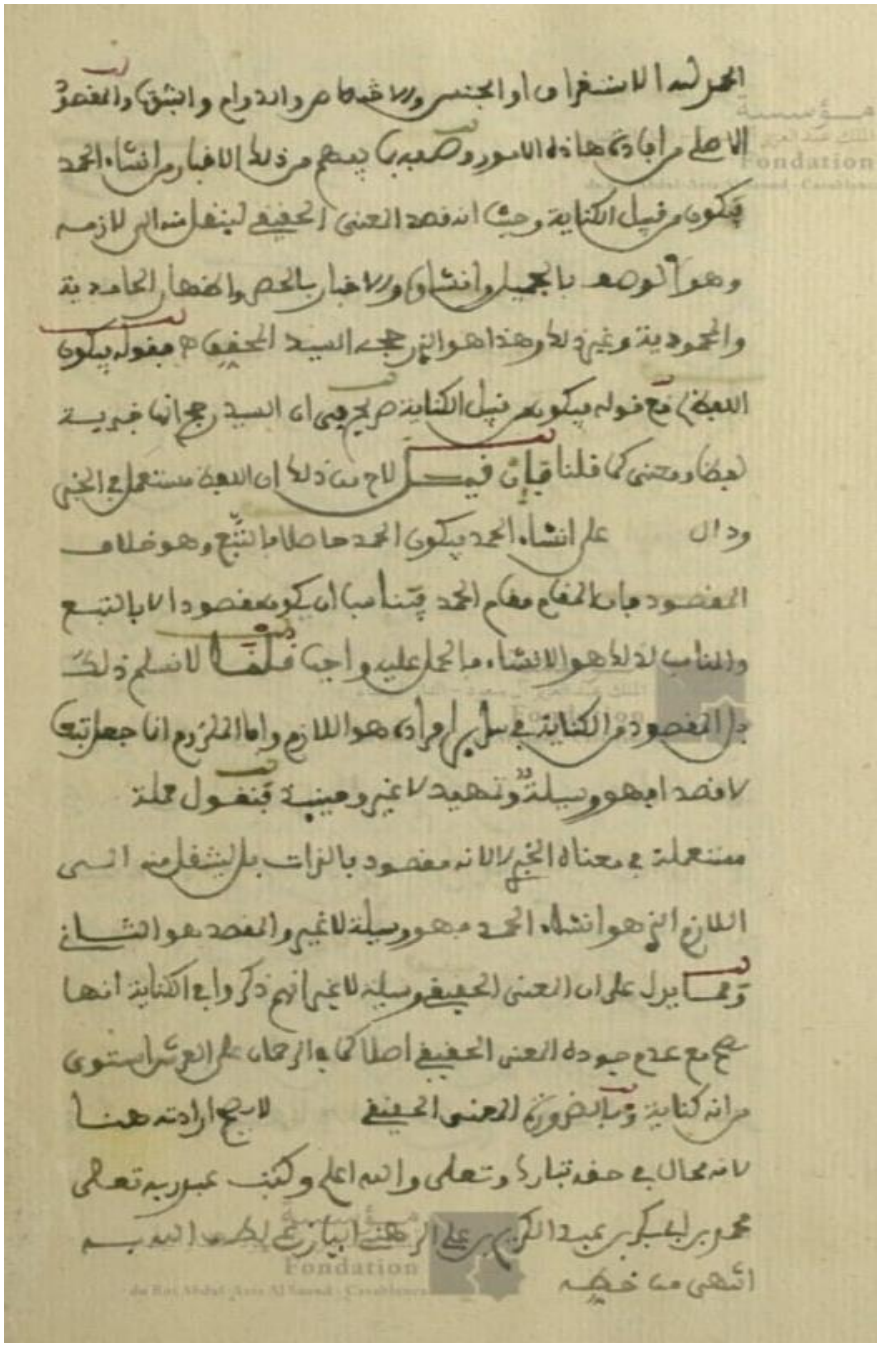

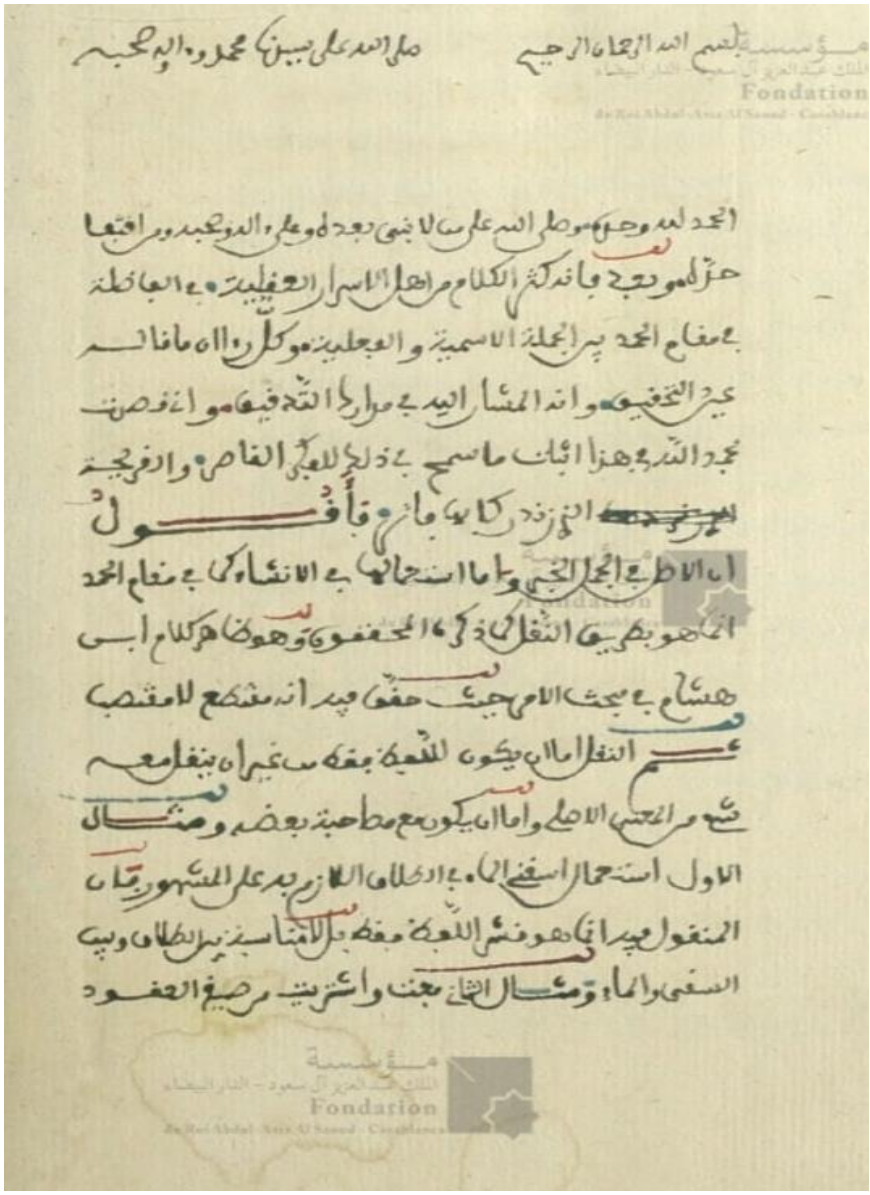

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين
حزلم يوجد وإنما كثر الكلام من أهل الأسرار العقلية في العاطفة
في مقام الحمد بين الجملة الاسمية والفعلية موكل ذلك ما فائدة
غير التخفيف وإنما المشار إليه في موارد الله فيقال نحمد الله وهذا أثبات ما سمح به ذلك للعبد الخاص وإن في جملة
[illegible] الزوائد كما يقال فأقول
إن الأصل في الجمل الخبرية وإما استحقاقها في الإنشائية كما في مقام الحمد
إنما هو بطريق النقل كما ذكر المحقق وهو ظاهر كلام أبي
هشام في بحث الأمر حيث حقق فيه أنه منتزع من المقتضب
عن النقل إما أن يكون للتبعية بفقد من غير أن ينقل معه
شيء من المعنى الأصلي وإما أن يكون مع مصاحبة بعضه ومثال
الأول استعمال أسقني الماء في الطلب اللازم بدعلى المشهور بمكان
المنقول فيه إنما هو نشر اللفظة فقط بل للمناسبة بين الطلب وبين
السقي والماء ومثال الثاني بعت واشتريت مرصيغ العقود

القسم الثّاني: النَّصُّ المحَقَّق

الحمدُ للهِ وحدَه، وصلّى الله على مَن لا نبيَّ بعدَه، وعلى آله وصحبه ومَن اقتفى حدَّه. وبعد؛ فإنّه كَثُرَ الكَلامُ مِن أهلِ الأسرار العقليّة[١] في المُفاضَلة[٢] في مقام الحَمدِ بين الجُملة الاسميّةِ والفعليّة؛ وكُلٌّ رأى أنّ ما قاله عينُ التّحقيق، وأنّه المُشار إليه في مَدارك التّدقيق.

وإنّي قَصدتُ بحمد اللهِ في هذا إثبات ما سُمِحَ في ذلك للفِكر القاصِر، والقريحةِ الذي زَنْدُ رِكابها فاتر؛ فأقول: إنّ الأصلَ في الجُمَلِ هو[٣] الخبَرُ، وأمّا استعمالُها في الإنشاء كما في مقام الحَمْدِ إنّما هو بِطَريقِ النَّقْلِ؛ كَمَا ذَكَرَه المُحقِّقون[٤]، وهو ظاهِرُ كَلامِ ابنِ

---

(١) نشأ هذه المصطلح عند أهل الكَلام مِن علماء الشافعية؛ ولعلّ أوّل من أورَده هو المظفر بن عبد الله المقترح المتوفى سنة ٦١٢ه في كتابه (الأسرار العقلية في الكلمات النبوية) حيث فَصّل فيه معاني الحمدلة والحوقلة والتسبيح والتكبير والشهادتين، مؤصّلاً بعض عقائد الأشعرية. ثم ورَدت هذه العبارة لدى الرّازي في تفسير سورة الفاتحة. ينظر: المقترح، المظفر بن عبد الله. "الأسرار العقلية في الكلمات النبوية". تحقيق: نزار حمادي. (ط١، بيروت: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٩م)؛ والرازي، محمد بن عمر. "مفاتيح الغيب، التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠ه): ١٦١/١.

(٢) في النسخة ب: "الفاضلة".

(٣) كلمة "هو" ساقطة من النسخة: ب.

(٤) أساس الخِلاف هو المعْنى؛ فبعض النّحاة يرون أنّ قولنا: (الحمد لله، ونحمد الله) إنّما هو إخبار بذلك، وبعضهم يَرى أنّهما للإنشاء لِما فيهما من استشعار التعظيم والمحبّة لله، وهناك مَن يرى أنّهما خبرٌ يَتضمّن إنشاءً، ويَحتملهما بحسب المقام ومقتضى الحال؛ كما نقول: (عافاك الله) فقد يكون دعاءً، وقد يكون إخبارًا بحسب المقام. ينظر تفصيل ذلك في: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (مصر: المكتبة التوقيفية): ٥٣/١.

هشامٍ[١] في مَبحث الأمْرِ؛ حيثُ حَقَّقَ فيه أنّهُ مُقتَطعٌ لا مُقْتَضَب[٢].

ثُمّ النَّقلُ إمّا أن يَكونَ للَّفظِ فقط مِن غَير أن يُنقَلَ مَعهُ شَيءٌ مِنَ المَعْنى الأصليّ، وإمّا أن يَكونَ معه مُصاحَبةُ بَعْضِهِ؛ ومثال الأوَّل: استِعمال "اسْقِني الماءَ" في الطّلاقِ اللّازِمِ به على المشهور[٣]؛ فإنّ

(١) أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، المتوفّى سنة ٧٦١ه؛ أشهر من أن يُعرّف. تنظر ترجمته في: ابن حجر، أحمد بن علي. "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة". (ط٢، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢ه): ٩٣/٣؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" تحقيق: محمد أبو الفضل. (بيروت: المكتبة العصرية): ٦٨/٢.

(٢) الأمر عند البصريين هو صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل بحذف حرف المضارعة، وهو قسم مستقلّ من أقسام الأفعال مبنيّ على ما يُجزَمُ به مضارعه، أمّا عند الكوفيين هو جزء من المضارع المجزوم باللام، لكنّ لام الطّلب حُذفت حذفًا مستمرًّا؛ وابن هشام يرجّح قول البصريين في أوضح المسالك، ويرجّح قول الكوفيين في مغني اللبيب -وهو ما يشير إليه المؤلّف هنا- إذْ يقول: ((وبقولهم أقول؛... ولأنّ البناء لم يُعهد كونُه بالحذف؛ ولأنّ المحقّقين على أنّ أفعال الإنشاء مُجرّدة عن الزّمان كبعتُ وأقسمتُ وقبلتُ؛ وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأنّ تَجرّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يُمْكنُهم ادّعاء ذلك في نحو: قُمْ؛ لأنّه ليس له حالةٌ غير هذه، وحينئذٍ تَشكُل فِعليّتُه، فإذا ادُّعي أنّه أصله: لتَقُم؛ كان الدّالّ على الإنشاء اللّام لا الفعل)). ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق ومراجعة: حسن حمد، وإميل يعقوب. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥م): ٤٤٤/١.

(٣) قال القرافيّ المتوفى سنة ٦٨٤ه: ((قَوْلِهِ: اسْقِنِي الْمَاءَ؛ فَإِنْ أَرَادَ بِهِ الطَّلَاقَ فَالْمَشْهُورُ لُزُومُهُ، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَاخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي تَعْلِيلِهِ؛ فَقِيلَ: هُوَ الطَّلَاقُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ لِعَدَمِ صَلَاحِيَّةِ اللَّفْظِ. وَقِيلَ: بَلْ بِاللَّفْظِ، كَأَنَّ الْمُسْتَعْمِلَ وَضَعَهُ الْآنَ لِلطَّلَاقِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ إنْشَاءَ الْوَضْعِ لَا نَجِدُهُ يَخْطِرُ بِبَالِ النَّاسِ فِي الْعَادَةِ عِنْدَ هَذَا الِاسْتِعْمَالِ، وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُهُ طَلَاقٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ بِالنِّيَّةِ لَا يَلْزَمُ وَاللَّفْظَ لَا يَصْلُحُ، وَتَحْتَاجُ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ إلَى قَاعِدَةٍ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ اللُّغَاتِ هَلْ هِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ أَوْ اصْطِلَاحِيَّةٌ)). القرافي، أحمد بن إدريس. "الفروق". (عالم الكتب، بلا طبعة ولا تاريخ): ١٥٤/٣.

المنقول فيه إنّما هو قَشْرُ اللّفظ فقط، بل لا مُناسَبة بَيْنَ الطّلاقِ وبَيْنَ السَّقْيِ والماء. ومِثال الثّاني: بِعْتُ واشتَرَيتُ، وغيرهما[1] مِن صِيَغِ العُقود[2]؛ فإنّ اللّفظَ نُقِلَ إلى الإنشاء مع مُصاحَبة[3] بَعْضِ المعْنى؛ وذلك أنّ اللّفظَ حالَ الخبرِ كان يَدُلُّ على الزّمان بالصيغة، وعلى الحَدَثِ بالمادّة، فانسلَخَ عن الأوّلِ وبَقِيَ الثّاني؛ قُصَارَى الأمْرِ أنّه كان مُخبَرًا بِهِ فَصار مُنشَأً[4].

فإن قِيلَ: اللّفظُ في المنقول إليه هل مَحكومٌ عليه بالحقيقة أو بالمجاز؟ قُلْنا: هو حقيقةٌ عُرْفيّةٌ[5]؛ لأنّ المعْنى الأصليَّ صار نَسْيًا مَنسيًّا، ولا دَلالةَ للّفظِ عليه. ولا يُقال: إنّ ذلك لا يُمْكِنُ إلّا في النَّقْلِ بالمَعْنَى الأوّل،

---

(١) كلمة "غيرهما" ساقطة من النسخة: ب.

(٢) عند كلمة "العقود" انتهت اللوحة ١/ب؛ من النسخة: ب

(٣) في النسخة ب: "مع مصاحب". بدل: "مع مصاحبة".

(٤) قال الإسنوي المتوفى سنة ٧٧٢ه؛ وهو من علماء الشافعية: ((صِيغ الْعُقُود...إخبارات فِي أصل اللُّغَة، وَقد تُسْتَعْمل فِي الشَّرْع أَيْضا كَذَلِك، فَإِن استُعمِلت لإحداث حُكْم كَانَت منقولةً إِلَى الْإِنْشَاء عندنَا، وَقَالَت الْحَنَفِيَّة: إِنَّهَا إخبارات عَن ثُبُوت الْأَحْكَام وَذَلِك بتقدير وجودهَا قبل التَّلَفُّظ، وَالْفرق بَين الانشاء وَالْخَبَر أَن الْإِنْشَاء لَا يكون مَعْنَاهُ إِلَّا مُقَارِنًا للفظه بِخِلَاف الْخَبَر فقد يتَقَدَّم وَقد يتَأَخَّر، وَأَيْضًا فالإنشاء لَا يحْتَمل التَّصْدِيق والتكذيب بِخِلَاف الْخَبَر)). ينظر: الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن. "التمهيد في تخريج الفروع على الأصول". تحقيق: د محمد حسن هيتو. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١ه): ص٢٠٤.

(٥) الحقيقة العرفيّة؛ هي: اللّفظُ الّذي نُقِل عن موضوعه الّذي وُضِع له ابتداءً وأصبح هو المتبادَر للذّهن والشّائع لدى أهل الاعتبار، فإن كان النَّقل على يد أهلِ اللُّغة عمومًا سُمّيَ عُرفيّةً عامّة، وإن كان النقل على يد أصحاب الفنون كالأدباء والنحويين والفقهاء سُمّيَ عُرفيّة خاصّة. ينظر: الباقلاني، محمد بن الطيب. "التقريب والإرشاد". تحقيق: د/ عبد الحميد أبو زنيد. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ه): ١٢٧/١؛ والأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩ه): ٢٥/١.

بِخلاف الثّاني، لِبقاء بعْضِ المعْنى كَما ذَكَرْت؛ لأنّا نَقُولُ: مِن المشهورِ أنّ الشّيءَ مع غيرِه غيرُهُ وَحْدَه، والمعْنى الباقي كان مُقيّدًا بالزّمان، وهو الآن مُطْلَق؛ والمُطْلَقُ غيرُ المُقيَّد، وأيضًا فقَدْ كانَ مُخبَرًا به فصار مُنشَأً؛ وذلك عَيْنُ التّبايُن، وحينئذٍ فوَصفُه بالبقاء مُجرّدُ لَفظٍ باعتبار المادّة/ [١/ب].

فإن قيل: هل الحقيقةُ العُرفيّةُ قِسْمٌ بِرأسِها؟ قُلنا: لا؛ بل هي مِن أفراد اللُّغويّة، كما صَرّحَ المُحَقِّقون؛ قال العَلّامة الأبياريّ[١] في شَرْحِ البُرهان: ((ما ذَكَرَهُ الإمامُ مِن بيان العُرْف؛ وتَسمية الأفعال عُرفيّةً إنّما هو في عُرْفِ أهلِ اللُّغة، وأمّا عُرْف غيرِهم فلا الْتِفات إليه))[٢]. ه.

إذَا عَلِمتَ هذا؛ فنَحوُ "نَحْمَدُكَ اللّهُمّ" يَدُلُّ قَبْلَ النَّقْلِ عن الخبريّةِ على الزّمانِ الحاليّ[٣] أو الاستقبال أو عَليهما؛ لأنّه اختُلِفَ في زَمان المضارِع؛ قال السَّعْدُ[٤][١] في شَرْحِ التّصريفِ: ((الصَّوابُ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهاجي المالكي، نُسبَ إلى أبيار بلدة في غرب الفسطاط بمصر، عالم أصولي متكلّم، له تصانيف؛ منها: سفينة النجاة على طريق الإحياء، وشرح التهذيب، وتكملة الكتاب الجامع. توفي سنة ٦١٦ه. ينظر: ابن فرحون، إبراهيم بن علي. " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب". تحقيق: د محمد الأحمدي. (ط١، القاهرة: دار التراث): ١٢١/٢؛ ومخلوف، محمد بن محمد. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية": ٢٣٩/١.

(٢) ينظر: الأبياري، علي بن إسماعيل. "التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه". تحقيق: د علي الجزائري. (ط١، الكويت: دار الضياء، ١٤٣٤ه): ٥١٨/١.

(٣) في نسخة ب "الحال" بدل "الحالي".

(٤) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، من أكابر أهل العلم في اللغة والمنطق والبيان، له مصنفات كثيرة؛ منها: الزنجانية، وشرح تلخيص المفتاح، وتهذيب الكلام، توفي سنة ٧٩٣ه. ينظر: ابن حجر."الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة": ١١٢/٦؛ والسيوطي. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة": ٢٨٥/٢.

الاشتراك)[٢] يَعْني لأنّه استُعْمِلَ فيهما على حَدِّ السَّواء مِن غَيْرِ تَرْجيح، وذلك آية الحقيقة، وعَلى وُقوعِ الحَدَثِ في الزّمانِ المُختَلفِ فيه، وبَعْدَ نَقْلِهِ إلى الإنشاء انْسَلَخَ عَنِ الخَبَرِ -لأنّهما ضِدّان لا يَجتَمِعان- وعَن الزّمان المُعيّن.

وهل انسَلَخَ عن الحَمْدِ الّذي كان مَدلولًا عليه بالمادّة إلى إنشاء حَمْدٍ آخَر مِن المُتَكلِّم فيَكونَ النَّقلُ فيه بالمعْنى الأوَّل؟ أو لَمْ يَنسَلِخ عنه فيَكونَ بالمعْنى الثّاني؟ احتمالان صحيحان؛ لا يَختَلفُ المعْنى باختلافِهما في الْمَآل وإنِ اختَلَفَ الابتداء.

وأمّا جُملة "الحَمدُ لله" فيَدلّ حالُ الخَبَر على الجنس أو الاستغراق باللّام[٣]، وعَلى لمُلكِ أو الاختصاص أو التّعليل أو الاستحقاق باللّام، وعلى الدّوام والثّبوت بمُقتضى الاسميّة، وبعد النّقلِ إلى الإنشاء انسَلَختْ عن الاستغراق وما معه؛ لاستحالة أن يُنشئ المتكلِّمُ جميعَ المَحامِد أو جِنسها؛ كَما انسَلَختْ عن الدّوام [والثّبات ضِمنًا][٤]؛ فإنّهما للتَجدُّد المُلازم للإنشاء.

---

(١) عند كلمة "السعد" انتهت اللوحة ٢/أ في النسخة: ب.

(٢) ينظر: التفتازاني، مسعود بن عمر. "شرح تصريف العزي". عناية: محمد جاسم المحمد. (ط١، بيروت: دار المنهاج، ١٤٣٢ه): ص ١٠٣.

(٣) أيْ: بالألف واللّام (أل).

(٤) ما بين المعقوفتين بياض في النّسخة ب؛ وغير واضحة في الأصل؛ ولعلّ ناسخ النسخة ب لم تتبيّن له كما لم تتبيّن لي؛ وقد أكملتها مُقاربًا معنى العِبارة مع ما يتّضح من خطّ المؤلّف.

وهل انسَلَختْ عن معْنى لام الجَرّ؟ هذا مَحلّ المعْرَكةِ؛ فذَهَبَ الجَلال المحلّي[١] إلى بقاء معْنى اللّام، وأنّ النّقلَ بالوجه الأوّل؛ وبَنى على ذلك التَّفرِقةَ بيْن الجُملةِ الفِعليّة والاسميّة، وأنّ الفِعليّة في مَقام الحَمد -كَنَحْمَدُكَ- أبلَغُ مِن الاسميّة[٢]/ [٢/أ].

وذَهَبَ الكَمَالُ ابنُ أَبي شَريفٍ[٣] إلى أنّ معْنى اللّام غيرُ باقٍ، وأنّ الجُملةَ انسَلَخت عنه؛ وبَنى[٤] على ذلك التّسويةَ بَيْنَ الفِعليّة والاسميّة، واستَبْشَعَ أَفضليّةَ الأُولى على الثّانية غاية الاستبشاع[٥].

---

(١) هو جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، الشافعيّ؛ عُرف بالمحلّي نسبة إلى المحلّة الكبرى من القاهرة، أخذ عن البلقيني والعز بن جماعة وابن حجر وغيرهم، له تصانيف؛ منها: شرح جمع الجوامع والورقات والمنهاج الفرعي، والتفسير، توفي سنة ٨٦٤هـ. ينظر: الشوكاني، محمد بن علي. "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" (بيروت: دار المعرفة): ١١٥/٢.

(٢) ينظر: المحلّي، محمد بن أحمد. "البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع". تحقيق: علي الداغستاني. (ط١، دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤٢٦هـ): ٦٧/١.

(٣) هو كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر المرّي القدسي الشافعي، أحد علماء الأصول واللغة والمنطق، تتلمذ على ابن رسلان وابن الهمام وابن حجر وغيرهم، له تصانيف؛ منها: الإسعاد بشرح الإرشاد، والدرر اللوامع في الأصول، توفي سنة ٩٠٦هـ. ينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "نظم العقبان في أعيان الأعيان". (ط١، نيويورك: المطبعة السورية الأمريكية، ١٩٢٨م): ص١٥٩.

(٤) عند كلمة "وبنى" انتهت اللوحة ٢/ب في النسخة: ب.

(٥) ينظر: ابن أبي شريف، محمد بن محمد. "الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع" (المدينة المنورة: مخطوط في الجامعة الإسلامية برقم ٩٧١٦ ف): اللوحتين ٤ و٥. هذا، وقد طُبع الكتاب من قِبل دار الكتب العلمية، كما حُقّق برسالة علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود، لكنّني لم أستطع الحصول عليهما رغم محاولاتي.

وقد انتَصَرَ الشِّهابُ العَبّاديّ[١] للجَلال، وأطال في الرَّدّ[٢] على الكمال[٣]؛ وحاصل ما أشار إليه أنّ الفِعليّةَ الثّناءُ فيها وَقَعَ بسبعٍ؛ لأنّ الجميل فيها مُطْلَق، فيُحمَل بقرينة المقام على جميع أفراده. وبيان السّبْعِ: أنّ الجميل ما يُستحسَن؛ وذلك إمّا نَفْسَ الصِّفَة، وإمّا استحقاق الوَصف بِها، وإمّا كونُه مُستحِقًّا للاتّصاف، وإمّا مُرَكّبٌ مِن الثّلاثة وهو واحد، وإمّا من اثنين مِنْها، وذلك ثلاثة؛ فتِلك سبعةٌ كاملة. بخلاف الاسمية؛ فإنّ الجميل فيها مُقيّدٌ بالمالكيّة[٤] المستفادة مِن اللّام، فيَكون الثّناء وَقَع فيها[٥] بصفة واحدة؛ وبالضرورة الحمدُ بعامّ أبلغ من الحمد بخاصّ.

وقد استحسَن كثيرٌ مِن النّاس كَلامَ الشّهاب هذا؛ والحَقّ أنّه في مَعْزِل عن التحقيق، وذلك أنّه بَنى على أنّ الأقسامَ السبعةَ موجودةٌ في الفعليّة وأنّها غير موجودة في الاسميّة؛ وكِلاهما لا يُسلّمُ له.

---

(١) هو شهاب الدّين أحمد بن قاسم الصّبّاغ العبّادي الشّافعيّ، عالم بالعربية والأصول، له تصانيف؛ منها: الآيات البيّنات حاشية على جمع الجوامع، وحاشية على قطر النّدى، توفي سنة ٩٩٢ه. ينظر: ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق: محمود الأرناؤوط. (ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ): ٦٣٧/١٠.

(٢) ينظر: العبادي، أحمد بن قاسم. "الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع". ضبط: زكريا عميرات. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ): ١/ ١٧-٢٣.

(٣) عبارة "على الكمال" ساقطة من النسخة: ب.

(٤) هكذا في الأصل؛ وهو مأخوذ من عبارة: العبادي. "الآيات البيّنات": ٧/١.

(٥) في النسخة ب: "فيها وَقَع" بدل "وقع فيها".

أمّا الأوّل فإنّ الموجودَ في الجميل إنّما هو الصِّفة، وهي إمّا حقيقة وإمّا اعتباريّة، فالأقسام الّتي ذَكَرَ فيها تكرار وتداخل مِن جهة أنّ الصِّفةَ تَشْمَلُها؛ فكيف يَجعلها قِسمًا؟! هذا خَلْطٌ؛ لِما فيه من جَعْلِ الشّيءِ قَسيمًا لِنَفْسِه، ولو تَتَبّعنا الأقسامَ هُنا لزادت[1] على العَشَرة.

وأمّا الثّاني فعَلى تقدير وُجودِها في الفِعليّة[2]؛ فهي موجودةٌ في الاسميّة؛ لأنّ معناه الوصفُ بالجميل، والجميلُ هو الصّفة،وهي: إمّا..الخ[3]؛ فاعتبارُ شمولِها في إحداهما دون الآخر تَحكُّمٌ[4]؛ لاتّحاد طريق العموم فيها مِن قَرينة المقام.

فإن قيل: لا نُسَلِّمُ التَحّكمَ؛ لأنّ العموم في الاسميّة مَنَعَ منه القيدُ المأخوذُ من اللّام، ولا كذلك الفعليّة؛ لأنّا نَقول: على ذلك بَنى الجَلالُ والشِّهابُ كَلامَهما/ [٢/ب]. ولا يَصِحُّ لِما عَلِمتَ مِن أنّ مَعْنى اللّام

---

(١) يوجد بياض في النسخة "ب" مكان قوله: "هنا لزادت"؛ لعلّ الناسخ لم يستوضحها من خطّ المؤلّف.

(٢) عند كلمة "الفعلية" انتهت اللوحة ٣/أ في النسخة: ب.

(٣) يقصد ما ذُكِر في كلام الشهاب العبّادي، السابق.

(٤) التّحكّم: هو القول بلا دليل مُعتَبر عند المخالِف. ينظر: فايد، محمد بن محمد. "تحكمات الفقهاء". (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، السنة الثلاثون، العدد الخامس والثلاثون): ص ٩٨.

انسلختْ الجُملةُ عنه، ولا يَصِحّ [التّقييد أصلًا][(١)]؛ وذلك أنّ الحمدَ مبتدأٌ واسم الجلالة خبر، والخبر حُكمٌ لا قيد، وكيف لا وبالتقييد وعدمه اختَلفت حقيقةُ الخبر والحال. وإذا بَطَلَ مُراعاةُ القيد بَقيَ الجميل فيها مُطْلَق، فيُحمَل بالطّريق المذكور على العموم.

والحاصلُ أنّ كُلًّا مِن كَلامِ المحلّي والشّهاب بالتّفرِقة لا يَصِحّ؛ والصّحيح ما أفاده الكَمالُ مِن عَدَمِها. نعم عليه اعتراض مِن جهة أنّه وَقَعَ في كَلامه تناقضٌ؛ لأنّ ظاهرَه أوّلاً أنّ القيدَ باللّام مُعتَبرٌ في الحَمدِ، وهو خلاف ما حَقّقه مِن الغاية، وأيضًا فإنّ ظاهِرَ تَعبيره أنّ العمومَ في الاسميّة مأخوذٌ مِن الألِفِ واللّامِ؛ وهو غيرُ ما صَدَعَ به مِن أنّه مِن قرينة المقام، وأمّا معْنى الألِف واللّام فقد صار نَسْيًا مَنسيًّا؛ ولذلك كان إعراب هذه الجُملة بالمبتدأ والخَبر إنّما هو باعتبار الظّاهِر، وأمّا في الحقيقة فإنّه لا مَحكومٌ[(٢)] به ولا مَحكومٌ عليه[(٣)]، ونَظير ذلك الإعرابِ الإعرابُ في صِيغ العقود. وبالجُملة؛ فإنّ الخبرَ والإنشاءَ مُتنافِيان[(٤)] حقيقةً، فيَجب أن يتبايَنا باللّازم[(٥)]؛ وإلّا ما تَحَقّقَ التّبايُنُ.

---

(١) ما بين المعقوفتين بياض في النّسخة ب؛ وغير واضحة في الأصل؛ ولعلّ ناسخ النسخة ب لم تتبيّن له كما لم تتبيّن لي؛ وقد أكملتها مُقارِبًا معنى العِبارة مع ما يتّضح من خطّ المؤلّف.

(٢) عند قوله: "لا محكوم" انتهت اللوحة ٣/ب من النسخة ب.

(٣) كأنّ المؤلّف يناقض نفسه؛ لأنه ذَكر أوّلاً أنّ الخبر حُكمٌ لا قيد، ثم عاد هنا فذكر أنّه في الحقيقة لا محكوم به ولا محكوم عليه.

(٤) في النسخة ب: "متباينان" بدل "متنافيان.

(٥) يُوجد بياض في النسخة ب؛ مكان "باللازم".

هذا ما ظَهَرَ في تحقيق هذه المسْألة[١]؛ إلّا أنّه بَقِيَ أن نَقولَ: الظّاهِرُ - وهو المفهومُ مِن الاستعمال- أنّ جُملةَ "الحمدلة"[٢] خبريّةٌ لَفظًا ومَعْنًى؛ وذلك أنّ الأصلَ هو الخبرُ كما عَلِمتَ، ولا يُعْدَلُ عن الأصل إلّا لدليل؛ وقد انتفى.

فإن قيل: الدّليل هنا على النّقل[٣] عن الأصل هو حالُ المتكلّم؛ فإنّ قصدَه الإنشاءُ، ولا يَحصلُ إلّا بالنّقل، ونَظيرُه ما ذَكَروه في: "أنْبتَ الرّبيعُ البَقْلَ"؛ الصّادِر عَنِ المُوَحِّدِ؛ فإنّ حالَهُ قرينةٌ على قَصدِ المَجاز[٤].

قلتُ: الخَبرُ لا يُنافي المقصودَ مِن الإنشاء؛ لأنّ المعنى المقصودَ إمّا أن يُدَلّ عليه باللّفظ الموضوعِ له مُطابقةً، وإمّا أن يُدَلّ عليه بطريق اللّزوم كما هُنا؛ فإنّ اللّفظَ وإن كان خبرًا لكنّ ذلك يَستلزِمُ الثّناءَ، فاستُعمِلَ اللّفظ في معْناه ليُنقَلَ مِنه إلى لازمِه على طريق الكناية الّتي هي أبلغ مِن الحقيقة[٥]؛ لِما فيها مِن دَعوَى الشّيءِ بِبَيّنةٍ[٦]؛ قال السّيّد

---

(١) في النسخة ب: "الاسمية" بدل "المسألة".
(٢) في نسخة ب: "الحمد لله" بدل "الحمدلة"؛ ولعلّ ما في "ب" هو مراد المؤلّف؛ لأنّ الكلام هنا عن الجملة الاسمية لا الفعلية، والحمدلة قد تشملهما.
(٣) في نسخة ب: "العقل" بدل "النقل".
(٤) لأنّ الذي أنبتَ البَقلَ حقيقة هو الله ﷻ؛ ولذلكّ عدّوا هذا مِن قبيل المجاز العقليّ إذا صَدَرَ من الموحّد، فإن صَدَرَ مِن الجاهل بالاعتقاد كان حقيقة. ينظر: القزويني، محمد بن عبد الرحمن. " الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. (ط٣، بيروت: دار الجيل): ٨١/١؛ والسبكي، علي بن عبد الكافي. "الإبهاج في شرح المنهاج". (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ): ٣٠٨/١.
(٥) الكِناية: هي الكلمة المستعمَلة في غير ما وُضعت له مع جواز إرادة المعنى الموضوع له؛ وهي أبلغ من التصريح، لأنّها من باب دعوى الشيء ببينة؛ إذ وجود اللزوم دليل على وجود اللازم؛ فقولك: فلانٌ كثير الرّماد، في قوة قولك: فلان كريم لأنّه كثير الرماد. ينظر: الدسوقي، محمد بن عرفة. "حاشية الدسوقي على مختصر المعاني". (بيروت: المكتبة العصرية): ٦٧٢/١، ٤٢٨/٣.
(٦) يُوجد بياض في النسخة ب؛ مكان "ببيّنة".

الصّفويّ[1] حَسَبما/ [٣/أ] ذَكَره عنه العَلّامة الشّنوانيّ[2]: ((الأَبْلَغُ والأحْرى أن يَكون المقصودُ معناه الإخباريّ، ولكن لا لِذاته بل لتحصيل الحمد الّذي يَحصُل مِن هذا الإخبار، فَيكونُ اللّفظ مُستعمَلًا في الأصل الموضوع له مقصودًا به في نحو[3] "الحمد لله" الاستغراقُ أو الجِنسُ والاختصاص والدّوامُ والثّبوت؛ والمقصودُ الأصليّ مِن إفادة هذه الأمور وصفُه بِما يُفْهِمُ مِن ذلك الإخبارَ مِن إنشاء الحَمدِ، فيَكون مِن قَبيلِ الكناية؛ مِن حيث إنّه قَصَدَ المعْنى الحقيقيّ ليُنقَل مِنْهُ إلى لازِمه

(١) هو السّيد عيسى بن محمد بن عبد الله الحسيني، الشافعي، المتصوّف؛ نُسب إلى جدّه لأمّه صفيّ الدّين، أخذ عن أبيه النّحو والصرف، وتتلمذ على عدد من مشايخ عصره، وطاف بالبلدان طلبًا للعلم؛ له مصنفات؛ منها: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشرح الغرة للجرجاني في المنطق، وشرح الفوائد الغياثية في المعاني والبيان. توفي سنة ٩٥٣هـ. ينظر: الغزي، محمد بن محمد. "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة". تحقيق: خليل المنصور. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ): ٢٣٠/٢.

(٢) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني الشافعي، نُسب إلى شنوان، وهي قرية من إقليم المنوفية بمصر، وهي مقرّ ولادته، تتلمذ على مشايخ كُثر منهم ابن قاسم العبادي؛ له مصنفات، منها: حواشٍ وشروح على أوضح المسالك، والآجرومية، وقطر الندى، وشذور الذهب، والشافية، توفي سنة ١٠١٩ه. ينظر: حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. "سلم الوصول إلى طبقات الفحول". تحقيق: محمد الأرناؤوط. (ط١، إسطنبول: مكتبة إرسيكا، ٢٠١٠م): ٨١/١.

(٣) عند قوله: "نحو" انتهت اللوحة ٤/أ من النسخة ب.

وهو الوصف بالجميل، وإنشاؤه، والإخبار بالحصر، وإظهار الحامديّة والمحموديّة، وغير ذلك؛ وهذا هو الّذي رَجّحه السّيّد المُحقّق))[1]. ه.

فقوله: ((فيَكونُ اللّفظ...الخ)) مع قوله: ((فيَكون مِن قَبيل الكناية)) صريحٌ في أنّ السّيّد رَجّحَ أنّها خَبريّة لفظًا ومعنًى كما قلنا.

فإن قيل: لاحَ مِن ذلك أنّ اللّفظَ مُستعمَلٌ في الخبر، ودالٌّ باللّزوم[2] على إنشاء الحَمد؛ فيكون الحمدُ حاصِلًا بالتّبع، وهو خلاف المقصود، فإنّ المقامَ مقامُ الحمد؛ فيُناسب أن يَكونَ مقصودًا لا بالتّبع، والمناسبُ لذلك هو الإنشاء، فالحَمل عليه واجبٌ.

قلنا: لا نُسلّمُ ذلك؛ بل المقصود مِن الكناية في سائر أفراده هو اللّازم، وأمّا الملزوم إنّما جُعِلَ تَبَعًا لا قَصْدًا؛ فهو وسيلةٌ وتمهيدٌ لا غير؛ وحينئذٍ فنقول: جُملة [الحَمدلة][3] مُستَعملةٌ في معناه الخبريّ لا لأنّه مقصودٌ بالذّات، بل ليُنتقلَ مِنه إلى اللّازم الّذي هو إنشاء الحمد؛ فهو وسيلةٌ لا غير، والمقصَدُ هو الثّاني.

---

(١) ينظر: الشنواني، أبو بكر بن إسماعيل. "تعليق الدّرّة الشنوانية على شرح الآجرومية". (مخطوط، محفوظ لدى مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء، برقم ٤/٥٤٧): لوحة ٤/أ أو صفحة ٧ بحسب ترقيم المؤسسة.

(٢) يوجد بياض في النسخة ب مكان "باللّزوم" ولعلّ الناسخ لم تتضح له لوجود شطب من المؤلّف.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في النّسخة ب؛ وغير واضحة في الأصل؛ ولعلّ ناسخ النسخة ب لم تتبيّن له كما لم تتبيّن لي؛ وقد أكملتها مُقارِبًا معنى العِبارة مع ما يتّضح من خطّ المؤلّف.

ومِمّا يَدلّ على أنّ المعنى الحقيقيَّ وسيلةٌ لا غيرَ أنّهم ذَكَروا في الكناية أنّها تَصِحّ مع عدم جودة المعنى الحقيقيّ أصلًا؛ كما في: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[1] مِن أنّه كناية، وبالضّرورة المعنى الحقيقيّ مِن الاستقرار[2] لا يَصِحّ إرادته هنا؛ لأنّه مُحال في حقّه تبارك وتعالى[3]، والله أعلم.

وكَتَبَ عبدُ ربّه تعالى: محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم بن عليّ الزهني اليازغي؛ لطف الله به/[٣/ب]. [انتهى من خطّه][4].

(١) سورة طه، آية: ٥.

(٢) يوجد بياض في النسخة ب عند قوله: "من الاستقرار".

(٣) ينظر تفصيل القول في الفَرْقِ بين الكناية والمجاز والتورية من حيث جواز إرادة المعنى الحقيقي في هذه الآية وغيرها؛ في: ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد. "الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية): ٣٤٣/٢، ٣٩٦. وما ذَكره المؤلّف هو مذهب المعتزلة ومتأخّري الأشاعرة. وللاستزادة في هذا المبحث ينظر كتاب: "العرش وما رُوي فيه" لأبي جعفر بن أبي شيبة. تحقيق: محمد بن خليفة التميمي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ).

(٤) ما بين المعقوفتين في النسخة ب فقط؛ وهذا دليل على أنّها ليست بخطّ المؤلّف.

المصادر والمراجع

١- ابن أبي شريف، محمد بن محمد. "الدرر اللوامع في تحرير جمع الجوامع" (المدينة المنورة: مخطوط في الجامعة الإسلامية برقم ٩٧١٦ ف).

٢- ابن أبي شيبة، أبو جعفر"العرش وما رُوي فيه". تحقيق: محمد بن خليفة التميمي. (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ).

٣- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". تحقيق: محمود الأرناؤوط. (ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ).

٤- ابن حجر، أحمد بن علي. "الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة". (ط٢، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ).

٥- ابن زيدان، عبد الرحمن بن محمد. "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس". تحقيق: د علي عمر. (ط١، القاهرة: مكتبة الثقافة، ١٤٢٩هـ).

٦- ابن سودة، عبد السلام بن عبد القادر. "إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع". تحقيق: محمد حجي. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٧هـ).

٧- ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد. "الأطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية).

٨- ابن فرحون، إبراهيم بن علي. " الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب". تحقيق: د محمد الأحمدي. (ط١، القاهرة: دار التراث).

٩- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق ومراجعة: حسن حمد، وإميل يعقوب. (ط٢، بيروت: دار

الكتب العلمية، ٢٠٠٥م).

١٠- الأبياري، علي بن إسماعيل. "التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه". تحقيق: د علي الجزائري. (ط١، الكويت: دار الضياء، ١٤٣٤هـ).
١١- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن. "التمهيد في تخريج الفروع على الأصول". تحقيق: د محمد حسن هيتو. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ).
١٢- الأشموني، علي بن محمد. "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك" (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ).
١٣- الباقلاني، محمد بن الطيب. "التقريب والإرشاد". تحقيق: د عبد الحميد أبو زنيد. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ).
١٤- التفتازاني، مسعود بن عمر. "شرح تصريف العزي". عناية: محمد جاسم المحمد. (ط١، بيروت: دار المنهاج، ١٤٣٢هـ).
١٥- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. "سلم الوصول إلى طبقات الفحول". تحقيق: محمد الأرناؤوط. (ط١، إسطنبول: مكتبة إرسيكا، ٢٠١٠م).
١٦- الدسوقي، محمد بن عرفة. "حاشية الدسوقي على مختصر المعاني". (بيروت: المكتبة العصرية).
١٧- الرازي، محمد بن عمر. "مفاتيح الغيب، التفسير الكبير". (ط٣، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ).
١٨- الرندي، عمر بن عبد القادر. "النوازل الرندية". تحقيق: عبد الحق هلالي. (مراكش: جامعة القاضي عياض، ١٤٤٢ هـ، رسالة دكتوراه).
١٩- السبكي، علي بن عبد الكافي. "الإبهاج في شرح المنهاج". (ط٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ).

٢٠- السملالي، العباس بن إبراهيم. "الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام". راجعه: عبد الوهاب ابن منصور. (ط٢، الرباط: المطبعة الملكية، ١٤٢٢هـ).\
٢١- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة" تحقيق: محمد أبو الفضل. (بيروت: المكتبة العصرية).
٢٢- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "نظم العقبان في أعيان الأعيان". (ط١، نيويورك: المطبعة السورية الأمريكية، ١٩٢٨م).
٢٣- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: عبد الحميد هنداوي. (مصر: المكتبة التوقيفية).
٢٤- الشنواني، أبو بكر بن إسماعيل. "تعليق الدّرّة الشنوانية على شرح الآجرومية". (مخطوط، محفوظ لدى مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود بالدار البيضاء، برقم ٤/٥٤٧).
٢٥- الشوكاني، محمد بن علي. "البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" (بيروت: دار المعرفة).
٢٦- العبادي، أحمد بن قاسم. "الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع". ضبط: زكريا عميرات. (ط٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ).
٢٧- العراقي، أحمد. "العالم الأديب محمد بن أبي بكر الزّهني اليازغي". (ط١، فاس: مطبعة آنفو برانت، ٢٠١٨م).
٢٨- العلوي، عبد الكريم. "الجذور التاريخية لقبيلة بني يازغة وبعض أعلامها". (بحث منشور على موقع بني يازغة في الشبكة العنكبوتية، ٢٠٢٢م).
٢٩- الغزي، محمد بن محمد. "الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة". تحقيق: خليل المنصور. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ).
٣٠- فايد، محمد بن محمد. "تحكمات الفقهاء". (مجلة مجمع الفقه الإسلامي، السنة الثلاثون، العدد الخامس والثلاثون).

٣١- القرافي، أحمد بن إدريس. "الفروق". (عالم الكتب، بلا طبعة ولا تاريخ).
٣٢- القزويني، محمد بن عبد الرحمن. " الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. (ط٣، بيروت: دار الجيل)

٣٣- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير. "مفاكهة ذوي النبل والإجادة". تحقيق: د محمد العلمي. (ط١، الرباط: دار أبي رقراق، ٢٠١٣م).
٣٤- الكتاني، محمد بن جعفر. "سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس". تحقيق: مجموعة. (ط١، الدار البيضاء: دار الثقافة).
٣٥- كحّالة، عمر رضا. "معجم المؤلّفين". (ط١، بيروت: مكتبة المثنى).
٣٦- المحلّي، محمد بن أحمد. "البدر الطالع في حلّ جمع الجوامع". تحقيق: علي الداغستاني. (ط١، دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، ١٤٢٦هـ).
٣٧- مخلوف، محمد بن محمد. "شجرة النور الزكية في طبقات المالكية" تعليق: عبد المجيد خيالي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).
٣٨- المقترح، المظفر بن عبد الله. "الأسرار العقلية في الكلمات النبوية". تحقيق: نزار حمادي. (ط١، بيروت: مؤسسة المعارف، ٢٠٠٩م).
٣٩- الناصري، أحمد بن خالد. "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى". تحقيق: جعفر ومحمد الناصري. (ط١، الدار البيضاء: دار الكتاب).
٤٠- اليازغي، عبد الكريم بن علي. "رسالة في خبرية البسملة وإنشائيتها". تحقيق: د البشير إندماين. (أغادير: مجلة الجزولية، العدد الثاني، ٢٠٢٢م).